



جامعة زيان عاشور – الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم السياسية



مطبوعة خاصة بمقياس:

النظام

التقييم: ...
السادسي: السادس
الرصيد: ...
المعامل: ...
الوحدة: أفقية

إعداد : د. مكاوي نورالدين.

السنة الجامعة : 2023 / 2022

بطاقة المقياس:
عنوان اليسانس: علاقات دولية
السادسي: السادس
اسم الوحدة: أفقية
اسم المادة: النظام الاقتصادي الدولي
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف المقياس:

- اكتساب الطالب جملة من المؤهلات والمعارف بعد نجاحه في هذه المادة.
- التعرف على أهمية النظام الاقتصادي الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- دراسة أهم فروع النظام الاقتصادي الدولي ومقوماته وأطرافه.
- رصد أهم التجارب الاقتصادية الدولية الناجحة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

- يتوجب على الطالب معرفة وفهم جملة من المعارف المسبقة التي تمكنه من مزاوله هذا المقياس، والتي ستمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم. وتتلخص أهم هذا المعارف في:
- النظريات المفسرة للعلاقات الدولية عموماً، والمفسرة للعلاقات الاقتصادية خصوصاً.
 - الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالاقتصاد.
 - الأزمات الاقتصادية العالمية وأهم تداعياتها.

برنامج المقياس:

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المحاضرة الأولى: نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

المحاضرة الثانية: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

المحاضرة الثالثة: مقومات الاقتصاد الدولي وأهم فروعه.

المحور الثاني: أطراف النظام الاقتصادي الدولي.

المحاضرة الأولى: صندوق النقد الدولي FMI .

المحاضرة الثانية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD .

المحاضرة الثالثة: منظمة التجارة العالمية OMC .

المحور الثالث: تحديات النظام الاقتصادي الدولي.

المحاضرة الأولى: الأزمات الاقتصادية العالمية.

المحاضرة الثانية: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

المحاضرة الثانية التوازنات الدولية الجديدة مجموعة البريكس BRICS انموذجاً.

تمهيد:

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتطوير مهارات وإضافة معارف جديدة إلى رصيد طلبة سنة ثالثة ليسانس علاقات دولية التي لها علاقة مباشرة بالنظام الدولي الاقتصادي، وتتمثل أهمية هذا المقياس في أهمية النظام الدولي الاقتصادي الذي بدأ في التبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وجسدته منظمات برووتن وودز، إلا أن أركان هذا النظام لم تكتمل إلا بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي وهو ما فتح الطريق أمام فرض المنطق الليبرالي على العالم بأسره بتأسيس منظمة التجارة العالمية. وبالتالي سنسعى من خلال هذا المقياس إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط مثل: فروع النظام الاقتصادي ومقوماته، نشأة وتطور النظام الاقتصادي الدولي، صندوق النقد الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية ومن ثم منظمة التجارة العالمية الثورة التكنولوجية، وبعض التجارب الاقتصادية الدولية الناجحة.

المحاضرة الأولى: نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

يعتقد الكثير من طلبة العلاقات الدولية بأن دراسة هذا الحقل المعرفي يفترض وجوباً مرتبط بدراسة قضايا من قبيل الحرب والسلام والأمن القومي والأمن الجماعي والدبلوماسية وإدارة الصراعات وغيرها، وهذا صحيح في شق منه، لكن الحقيقة تفرض علينا عدم إغفال قضايا قد تبدو للبعض أقل أهمية من قضايا السياسة العليا التي ذكرناها أعلاه، قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية بكل تفاعلاتها الظاهرة والمخفية، القانونية وغير القانونية والحكومية وغير الحكومية، التي يطلق عليها مصطلح السياسة الدنيا كتعبير على أنها تأتي في الرتبة الثانية في أجندة العلاقات الدولية.

لطالما كان للعوامل الاقتصادية أهمية لدى المجتمعات القديمة على مر التاريخ، إذ كانت الأهداف والموارد الاقتصادية وأدوات السياسة دائماً ذات أهمية في الصراعات والنزاعات التي قامت بين الجماعات السياسية آنذاك. ويرى بعض المحللين بأنه من غير المعقول أن يكون وجه هيلانا في عصر هوميروس هو سبب إرسال أسطول مشكل من ألف سفينة، وإنما يُعتقد بأن الملك أغامنون حاصر طروادة لتجميد رغبة اليونانيين في السيطرة على طريق التجارة السهل الذي كان يمر على قناة الدردنيل. وبعدها استخدمت الإمبراطورية الفارسية مواردها الضخمة من الذهب والفضة من أجل التأثير في السياسات الخارجية للدول الصغيرة، وتقدم لنا أثينا مثلاً واضحاً على أول حرب اقتصادية عندما قامت بإغلاق موانئ رابطة الدول الأفريقية في القرن الخامس قبل الميلاد في وجه أحد

حلفاء منافسيها الإسبارطيين. ورغم أن العوامل الاقتصادية والسياسية كان لها تأثير متبادل على مر التاريخ فإن هذه التأثيرات شهدت تحولات كبيرة في العصر الحديث، إذ أنه خلال قرون عديدة ازداد الترابط بين اقتصاديات الدول بسبب التزايد المضطرد في التجارة والتمويل بين الدول. كما ساهم انتشار الديمقراطية والوعي الاقتصادي إلى اقتناع العالم بأن الدولة قد تستخدم للوصول لأهداف اقتصادية من أجل التوزيع الثروة المسلحة جهة معينة، لذا ينظر لذلك بأنه نتيجة ما يفعله البشر.

يمكن القول بأن العالم شهد حالة من الاستقرار والوضوح في علاقاته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر منذ سقوط نابليون وانعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. ففي خلال هذه القدرة فرضت الإمبراطوريات الرأسمالية الصناعية سيطرتها على معظم أرجاء العالم خارج أوروبا، واعترفت بنظام حرية التجارة. تبنى العالم بشكل عام في معاملاته التجارية قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع قيام الجنيه الإسترليني بالدور الرئيسي في المعاملات التجارية بحكم الانتشار الواسع للإمبراطورية البريطانية التي سميت بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس لهذا السبب، وكانت مدينة لندن هي مركز المعاملات التجارية الدولية. وأصبح المبدأ السائد هو حرية التجارة وتقليص دور الدولة في المجالات الاقتصادية، لكن الدولة كانت وراء المصالح الاقتصادية عن طريق توفير عناصر البنية الأساسية والضرورية، أو بتحقيق الاستقرار القانوني والنقدي اللازمين لاستمرار المعاملات، أو بالتدخل المباشر عن طريق القوة العسكرية أحياناً لحماية المصالح خارج الحدود، وهذا ما كان يحدث بالخصوص عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاستعمارية ما وراء البحار. وهذا ما حدث عندما استغلت فرنسا حادثة المروحة لاحتلال الجزائر.

لعبت العلاقات الاقتصادية الدولية التي عرفت المتجمعات القديمة أدوراً حيوية بالنسبة للعلاقات الدولية. وقد عرفت هذه العلاقات الاقتصادية تطورات هامة مع مطلع القرن 19 أين انتشرت مجموعة من الأفكار والإيديولوجيات مثل الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى تحرير المبادلات التجارية، ومن أبرز رواده : دافيد ريكاردو و آدم سميث. وهنا أصبح دور الدولة يتميز بعدم التدخل في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصار دورها في

ضمان احترام قواعد السوق .وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغيرات في النهج السابق، إذا أصبحت الدولة تتدخل في المجال الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما أدى إلى وضع حد للنظام الاقتصادي الدولي المبني على أسس ليبرالية والذي بقي سائداً منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد يكون سبب ذلك يعود إلى نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 وقيام نظام شيوعي فيها بقيادة فلاديمير لينين الذي طور أفكار كارل ماركس وأصبحت روسيا تتبنى نهجاً اشتراكياً يعادي النظام الليبرالي القائم في عدة دول غربية، وسعت روسيا إلى نشر الاشتراكية في كل دول العالم مستعطفة طبقة العمال التي كانت تعاني من اضطهاد الطبقات البرجوازية التي كانت تحكم اقتصاديات الدول آنذاك.

بعد الحرب العالمية الثانية تمخضت نتائج مهمة شكلت ملامح النظام العالمي الجديد:

-بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية اقتصادياً وعسكرياً.

-ضرب محور برلين طوكيو، وإضعاف قوة بريطانيا وفرنسا.

- ظهور دول خارج المنظومة كالصين

اعتمدت أغلب الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الجماعي، التي سمحت للدول بأن تخطو خطوات كبيرة لم يكن بإمكانها تحقيقها لو اعتمدت على الاتفاقيات الثنائية المحدودة المدى والتأثير، وبذلك بدأ عصر العمل الجماعي على مختلف الأصعدة لاسيما الاقتصادي حيث شهد العالم نشأة مؤسسات اقتصادية مهمة عرفت بمؤسسات ببرتون وودز سنة 1947.